

Syrian Economic Sciences Society

Established 1965 – No. 816

Member of The Arab Economists Union



جمعية العلوم الاقتصادية السورية

أشهرت برقم ٨١٦ لعام ١٩٦٥

عضو اتحاد الاقتصاديين العرب

## المدخل المجتمعي للتنمية وبناء الانسان

الدكتور محمد أكرم القش

رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

محاضرة في اطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية 2018/4/10

المركز الثقافي العربي - أبورمانه

# في الموضوع والعنوان:

العدالة الاجتماعية وبالتالي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص نتيجة أساسية من نتائج التنمية الاجتماعية.

والتنمية الاجتماعية جزء من التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية...

**باعتبار أن التنمية بالتعريف المختصر: هي حركة المجتمع بكل قطاعاته**

لذا من الأفضل أن يُنظر إلى هذا المشروع ضمن الرؤية التنموية الشاملة لسورية ما بعد الحرب.

المجتمع السوري شهد بوادر تنمية شاملة (اجتماعية واقتصادية وفكرية وتنظيمية..) مع مطلع السبعينات بهدف نقله من حالته التقليدية إلى الحالة الحديثة.

# في المفاهيم...

المجتمع الحديث	المجتمع التقليدي
-العلاقات الاجتماعية الثانوية الأفقية المستندة إلى القانون.	-العلاقات الاجتماعية الطبيعية العمودية المستندة إلى الوجدان، العرف، التقاليد..
-مكانة اجتماعية مكتسبة وأدوار متنوعة (حراك اجتماعي مستمر).	-مكانة اجتماعية موروثية وأدوار نمطية شبه ثابتة.
-تقسيم عمل وظيفي مهني واجتماعي وفق أسس التساند الاجتماعي العضوي.	-تقسيم محدود للعمل المهني والاجتماعي وفق أسس التساند الاجتماعي الآلي.
-عمل اجتماعي مستند على مبدأ المواطنة والحقوق والواجبات.	-عمل اجتماعي مستند على مبدأ البر والإحسان والهبة والتبرع وما يقرره أصحاب المكانة العليا.
.....	.....

للأسف لم تكتمل هذا التجربة وتصل إلى مراميها المستهدفة، لأسباب عديدة لا مجال للتفصيل فيها، لكن سنذكر بعضاً منها والمتعلق بالعمل الاجتماعي:

### الخلل الذي صاحب تجربة العمل الاجتماعي:

رغم الصفة الأهلية أو الشعبية أو المهنية لمؤسسات المجتمع غير الحكومية إلا أنه بعد فترة التأسيس والانطلاق أصبحت تمارس عملها بآلية عمل المؤسسات الحكومية ووفق توجهاتها الحصرية مع ما يصاحب ذلك من الرتابة وقلة المبادرات وعدم تنوع الأنشطة وقصور الشمولية وأحياناً عدم الاستجابة السليمة أو البطء بالاستجابة لحين صدور التعليمات أو التوجهات أو الموافقات...

عدم تطوير أنظمة وشروط ومواطن العمل الاجتماعي للمؤسسات غير الحكومية بما يتناسب مع مستجدات الاحتياجات الاجتماعية.

وجود صعوبات وعراقيل إدارية (وغير ذلك) تتصل بشروط تأسيس الجمعيات وأحياناً ممارسة عملها.

وجود صعوبات في التمويل أو الحصول على التمويل مما أثر على نوعية الأنشطة وفعالية المنفذ منها وعدم شموليته لمختلف المناطق أو الشرائح.

وجود جمعيات صورية محدودة الأثر والتأثير في العمل الاجتماعي.

ازدياد العبء على المؤسسات الحكومية في مجال الخدمة والرعاية والحماية الاجتماعية ظهر على بشكل واضح في تراجع أو ضعف مستوى المؤشرات الاجتماعية وعدم التلبية الكفوءة لاحتياجات السكان الاجتماعية ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة وفي المناطق الجغرافية الواقعة في أدنى مستويات التنمية الاجتماعية.

عدم المهنية وضعف وندرة الكوادر البشرية المتخصصة في العمل الاجتماعي.

ويمكن اجمال ما سبق في العبارة الواردة في عنوان هذه المداخلة:

كل ذلك وغيره من العوامل ...  
أحدث خللاً في مسألة العدالة الاجتماعية كهدف أساس من  
أهداف التنمية الشاملة التي بنيت عليها خطة التحول الاجتماعي  
في سورية في مطلع السبعينيات  
وهذا أدى بدوره إلى عدم النجاح في تحقيق المبدأ الدستوري  
الأساسي وهو تكافؤ الفرص.



ومما يدل على ذلك حتى في مرحلة ما قبل الحرب على سورية، ورغم وجود قفزات نوعية في تطور المؤشرات التنموية لسورية ما قبل الحرب، إلا أن ذلك لا يجعلنا نهمل وجود مؤشرات سلبية مثل:

حوالي 13% من السكان تحت خط الفقر.

حوالي ثلث الأسر السورية تعيش كفاف يومها.

مستويات بطالة لا تقل عن 8% ووصلت إلى 16% في بعض السنوات التي سبقت الحرب على سورية، وتجاوزت النسبة لدى الشباب الـ 25%، مع نسبة إحياط من الحصول على فرصة عمل بعد بحث يتجاوز الـ 3 سنوات بالمتوسط إلى 4%.

نسبة متدنية من مساهمة المرأة في قوة العمل ومراجعة من 21% إلى أقل من 14%.

مستويات متدنية للمشاركة المجتمعية في الشأن العام، ظهرت من خلال النسب المتدنية للانتساب للأحزاب والمنظمات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والعمل التطوعي..

عدم توازن ما بين النمو الاقتصادي المتواضع والنمو السكاني المرتفع، وخلل كبير في التوزيع السكاني وخصائص نوعية متدنية للقوة البشرية، يعبر عنها معدل اعالة حقيقي بحدود 1 إلى 8 أو 10 (في حال تم التركيز على العمل في القطاعات المنتجة فقط).

جاءت الحرب على سورية والحصار والعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب لتزيد من تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتعمق من خسارة سورية لمسار تطورها الاجتماعي الذي رسمت أبعاده المحورية في مطلع السبعينيات كخطوة سباقة وجبارة وهي الأولى من نوعها في تاريخ تطور المجتمع السوري.

## أبرز الخطوات التنموية التنفيذية المطلوبة:

- وضع **رؤية** تنموية وطنية شاملة.
- احياء وتعزيز **الإرادة الوطنية الجامعة** لجميع السوريين.
- **إصلاحات تشريعية** بما يخص العمل الاجتماعي.
- وضع **أسس لتنظيم المجتمع** والعلاقات الاجتماعية على مختلف المستويات الفردية والأسرية والمؤسسية.
- تعزيز الجهود **في بناء القدرات والخبرات الوطنية** المهنية أو المتخصصة في العمل الاجتماعي.

- إعادة هيكلة وظيفية لقوانين وشروط عمل ومهام مؤسسات المجتمع غير الحكومية، وتأسيس أو خلق **بنى مؤسساتية حديثة** مقابل أو عوضاً عن مؤسسات المجتمع التقليدي، ووضع خارطة لتوزيعها الجغرافي والمهني ونوعية خدمات التدخل والرعاية الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع.

- رعاية ودعم المبادرات الفردية والجماعية وإزالة العراقيل الإدارية والقانونية واللوجستية التي تعترض تحولها إلى مؤسسات مجتمع المدني (غير ربحية، وغير سياسية، وغير دينية، وغير اثنية).

- تركيز الجهود على مداخل التغيير الأساسية (الأسرة، والمدرسة، والإعلام والخطاب الديني).

أي بالمجمل، عدم الوقوع مرة أخرى في الخلل التنموي المتمثل:

بالتركيز في المشاريع التنموية المطروحة  
على الجوانب السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية فقط  
واهمال البعد الاجتماعي للتنمية  
واقصره على توفير الخدمات العامة  
وتتبع أثرها كمياً فقط

# في المفاهيم...

## التنمية الاجتماعية

شبكات الحماية الاجتماعية	تطوير سبل العيش والحد من الفقر	الخدمة والرعاية الاجتماعية	السياسات الاجتماعية (تشريعات قوانين)
--------------------------	--------------------------------	----------------------------	--------------------------------------

توفير وإتاحة الوصول والحصول العادل للخدمات الاجتماعية العامة لجميع السكان دون تمييز أو فجوات بمجالاتها المتعددة الخدمية -الرعاية-الخدمي والخدماتي.

الرعاية	الخدمية	الخدمية
أطفال، شباب، نساء، مسنين، معاقين، أيتام، أحداث، جانحين..	مياه، كهرباء، هاتف، صرف صحي، طرق، حداائق ..	تربية، تعليم، صحة، سياحة، ثقافة، رياضة، ترويج ..



## تمكين الأسر والأفراد وتوسيع خياراتهم لتأمين سبل المعيشة

خدمات الارشاد المهني  
والوظيفي

إدارة وتنظيم سوق العمل

التدريب-التأهيل

عمالة مهارة، إنتاجية عالية، استثمار الخبرات والقدرات والطاقات، عمل لائق  
ومستدام، مساهمة أكبر للمرأة بقوة العمل، بطالة متدنية..

تطوير سبل العيش

## مأسسة الحماية الاجتماعية

شبكات الأمان والتدخل  
الاجتماعي

التأمين الاجتماعي

التأمين الصحي

# المطلوب:

➤ تفعيل مشاركة الناس في الحياة الاجتماعية وادماجهم في عملية التنمية.

➤ مأسسة المجتمع لتقوم كل مؤسسة اجتماعية بوظيفتها الحديثة كبديل عن سياقات المجتمع التقليدي وجعله مجتمعاً واحداً مع المحافظة على تنوع نسيجه وثقافته الفرعية لتصب جميعها في نسيج موحد وثقافة سورية جامعة.

➤ استثمار مؤسسات وبنى المجتمع الرسمية وغير الرسمية لتحسين حياة الناس وتطوير سبل عيشهم وتلبية احتياجاتهم من الخدمات والرعاية الاجتماعية وشبكات الضمان والأمن الاجتماعي.

## وبذلك يتم:

❖ خلق بدائل اجتماعية توسع خيارات الناس ومشاركتهم الفاعلة في القطاع الاجتماعي.

❖ مجارة وتحسين استجابة مؤسسات المجتمع وتنظيماته الشعبية للتغيرات الاجتماعية وتطور احتياجات منتسبيها.

❖ اصلاح الخلل في وظائف وأدوار مداخل التغير الاجتماعي الأساسية وهي: الأسرة والمدرسة والإعلام والخطاب المجتمعي المدني.

❖ تعطيل أو الحد من عمل محركات المجتمع التقليدي، وتفعيل دور محركات المجتمع ومؤسساته الحديثة.

الأزمة الحقيقة في سورية لم تبدأ بعد، ويمكن أن تكون آثارها الاجتماعية أقسى من آثار العدوان الخارجي الداعم للإرهاب الذي عانى منه أطفالنا ومنع بعضهم من الالتحاق بالمدارس بنسبة تقدر بالثلث (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار من هم خارج سورية)، وعانى منها شبابنا وخرب ودمر مصانعهم وفرص عملهم ليصل معدل تعطيلهم عن العمل إلى أكثر من 40% وعانى منها كل الشعب السوري بفقد الأحبة ومعاناة الجرحى ...

حرب السنوات الماضية والحصار الجائر أهدرت جهود عدة عقود  
من إنجازات في تحسين سورية لمؤشراتها التنموية، كما أن  
مستويات تآكل رأس المال الاجتماعي وحالة الضرر في النسيج  
الاجتماعي تنذر بخطر كبير ما لم نعتمد المدخل الاجتماعي كأحد  
المدائل الأساسية لتجاوز مخلفات الحرب وبناء سورية الحديثة كما  
يتوق إليها السوريون بأسرع وقت.

شكراً